

## خفايا

يرى دبلوماسي عربي رفيع أنّ دولتين ناهضتين على المستوى الدولي هما اللاعبان الأساسيان اليوم في رسم معالم النظام العالمي الجديد، سواء شاءت دولة كبرى ذلك أم لم تشأ، وسواء تمّ رسم هذه المعالم على مراحل أو دفعة واحدة.

انتقد رئيس كتلة نيابية طريقة مسؤول كبير في طرح آرائه وأفكاره، حيث يصير على اعتبارها من المسلمات التي يجب على الآخرين قبولها كما هي، رغم أنّ تلك الآراء والأفكار تحتاج إلى الكثير من التداول والنقاش في المؤسسات والهيئات المعنية حتى يتمّ التوصل إلى خلاصات متوافق عليها.

## بو صعب

وأعلن وزير التربية الياس بو صعب عن مضمون واهداف مذكرة التفاهم التي تمّ العمل عليها بين وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الخارجية والمغتربين قائلًا: «أنّ المذكرة تهدف الى تشجيع الجاليات اللبنانية في دول الانتشار على فتح المدارس التي تدرّس المنهج اللبناني وتقديم التسهيلات اللازمة لإجراء الامتحانات الرسمية في دول الانتشار».

ولفت بو صعب إلى أنّ المذكرة تحدد موجبات ومسؤوليات كل من الوزارتين، فعلى وزارة التربية تأمين النسخ اللازمة من المراسيم والقرارات والتعاميم المتعلقة بألية عمل المدارس الخاصة وشؤون تلامذتها. ويندرج في هذا الإطار، متابعة عمل المدارس وقبول اللوائح الاسمية لتلائمتها عبر وزارة الخارجية سنويا وضمن المهل المحددة قانونيا، تكليف فريق العمل اللازم من موظفي وزارة التربية للمشاركة في الإشراف على الامتحانات الرسمية في الخارج لتلازمة هذه المدارس، إعداد أسئلة الإمتحانات الرسمية وتأمين إرسالها بالطرق الآمنة والوسائل السريعة ويسرّيّة تامة قبل الموعد المحدد لهذه الإمتحانات، والقيام بأعمال تصحيح مسابقات الإمتحانات الرسمية في بيروت وإعلان النتائج النهائية.

ولفت إلى أنّ موجبات ومسؤوليات وزارة الخارجية تقضي دعوة البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج لتشجيع الجاليات اللبنانية على فتح مدارس خاصة لبنانية، تعتمد المنهج اللبناني في دول الانتشار، وتنظيم الامتحانات الرسمية للشهادتين المتوسطة والثانوية العامة في مقر السفارة، أو في مكان آخر تحت إشرافها، وتأمين تأشيرات الدخول لموظفي وزارة التربية المغتربين السفر الى البلدان المضيفة للإشراف على الامتحانات وجمع المسابقات لإرسالها الى وزارة التربية بواسطة الحقيبة الدبلوماسية بالسرعة اللازمة.

ورأى بو صعب أنّ هذه المذكرة تاتي كنتيجة لتجربة ناجحة طبقها الوزارة منذ العام 2010 يوم بدأت بإجراء الامتحانات الرسمية في قطر في حرم السفارة اللبنانية وبإشرافها، أملا بتوسيع انتشار المدرسة اللبنانية في الخارج.

## عرجي

وأشار وزير الثقافة ريمون عرجي إلى أنّ استمرار الثقافة اللبنانية بالمقاومة من دون أي دعم رسمي يذكر، وفي ظروف طغت فيها السياسة والعنف على كل شيء آخر، هو فعل إيمان بتسكك اللبنانيين بثقافتهم وحضارتهم وبحبهم للحياة. ورأى أنّه يمكن بالتعاون والتنسيق بين وزارة الثقافة ووزارة الخارجية والسفارات اللبنانية في الخارج تفعيل المشاورات الثقافية في دول العالم، ولاسيما في دول الانتشار اللبناني القيام بتنظيم أسبوع ثقافية لبنانية بهدف إظهار الوجه الحضاري للبنان وبتاحة المجال أمام المبدعين اللبنانيين.

## المشنوق

وفي ورشة العمل نفسها، رأى وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق «أنّ طرح موضوع استعادة الجنسية اللبنانية على قاعدة طائفية يسيء للفكرة وإمكانية تطبيقها ولا يؤتي بآتي نتيجة»، وقال: «علينا التركيز على عامي 1932 و1958 على أن يكون النقاش عمليا وقادراً على وضع قواعد للحلول».

وقال المشنوق: «إنّ هناك ملأنا واضحا علينا أن نعمل بموجبه، الأول هو مديرية الأحوال الشخصية، والثانية السفارة والقناصل، والثالث اللبنانيون الذين يرغبون باستعادة الجنسية، فلا يتوهمن أحد أنّ هؤلاء «ناطرين»، وهذا يحتاج إلى جهد يمتد لسنوات إلى «أن المسافة الأقصر لذلك هي إصدار مرسوم يوقعه وزير الداخلية ورئيس الحكومة والجمهورية يحال إلى مجلس النواب، إذ أنّ الرغبة لا تكفي في ظل المشاكل الكبيرة التي تعاني منها السفارات والقنصليات، وهو ما لمسته عن قرب بين عامي 1998 و2000 حيث زرت معظم الدول والتقيت بأكبر نسبة من المغتربين اللبنانيين».

# البنا

## الحريري لم يعط الراعي تلميحات جدية لتفادي الفراغ الرئاسي

# «بيضة القبان» جنبلاط مع مرشح وسطي من خارج 8 و14 آذار

♦ محمد ابراهيم

ولم يتسرّب عن لقاء باريس معلومات حول ما إذا كان الحديث بين الراعي والحريري تناول أسماء توافقية مرشحة، علما أنّ الرجلين يبركان جيدا أنّ الاستمرار في ترشيح ججعيل يشكل تحديا ليس له 8 آذار فحسب بل لفئة كبيرة جدا من اللبنانيين.

في بيروت، بقيت المداولات حول الاستحقاق تدور في حلقة مفرغة للأسباب ذاتها، خاصة أنّ بعض نواب تيار «المستقبل» عكسوا أجواء لا تدل على إمكان تحقيق خرق جديد في الاستحقاق، وبين الحريري والعماد ميشال عون، بل زاد هؤلاء صب الزيت على النار من خلال تصعيد حملتهم على حزب الله واتهامه بأنه لا يريد انتخاب رئيس جديد للبلاد. وتقول مصادر مطلعة إنه لم تطرح بعد الأسماء الوفاقية المتداولة في وسائل الإعلام داخل اللقائن المغلقة، والوقت إلى مثل هذا الأمر لا يبدو

## تيار المستقبل وحلفاؤه يراهنون على الوقت حتى اللحظة الأخيرة واللقاءات في الخارج والداخل لم تسفر عن تقدم يوحى بقرب حسم الاستحقاق

## وفد «الدبلوماسية الاغترابية» زار بعثتا والسراي والخارجية

# سليمان: تعطيل النصاب غير قانوني والرئيس سيكون صناعة لبنانية



سليمان متحدثاً أمام وفد الدبلوماسية الاغترابية

(الدايتي ونهرا)

## سلام: لا مؤشرات إلى أنّ الاستحقاق الرئاسي سينجز بشكل مريح

الموضوع، لكن هناك أيضاً جوانب سياسية يلزمها وحدة القرار والموقف، لافتاً إلى عمل مجلس الوزراء على تشكيل لجنة وزارية للتصدي لهذا الملف، وتكليف وزير الخارجية بمناقشته من خلال التواصل مع الخارج. وتطرق سلام إلى الوضع الاقتصادي والمالي، فقال: «سلسلة الرتب والرواتب هي معضلة كبيرة إذا لم تتم معالجتها بشكل الذي يعطي أصحاب الحق حقهم كاملاً، ويعطي الدولة ومواردها ومكانتها المالية والاقتصادية أيضاً حصانة في مواجهة كل الاستحقاقات التي لها هذا الطبيعة في المستقبل». وشدد على التحدي المتعلق بالثروة النفطية والغازية.

وتترجم بالجنسية أو التسجيل». وأشار باسيل إلى «أنّ حقوق المغتربين عديدة ويمكن اختصارها بحق التسجيل أي فرض التسجيل، والزام وواجب، معتبرا أنّ التسلف عن القيام به تفسير وظيفي يقضي السهولة، داعياً الدبلوماسية إلى السعي وراء المنششرين لتسجيلهم». ودعا باسيل إلى ضرورة «تمكين المغتربين

## بو صعب: لتشجيع الجاليات اللبنانية على فتح مدارس خاصة لبنانية تعتمد المنهج اللبناني في دول الانتشار

من أن يتمثلوا بعدد من النواب، وأن يصوت اللبنانيون في الخارج».

وقال: «حصلنا على وعد سياسي قاطع ومثبت من الرئيس نبيه بري، وتيار المستقبل بإقرار قانون استعادة الجنسية للمغتربين من أصل لبناني».

وأعتبر باسيل «أنّ هناك استحالة في يصوت المغتربون في الخارج بالطريقة التي ينص عليها القانون الحالي»، لافتاً إلى أنّ «التصاف يكون في أن يصوت جميعهم عبر الـ e-voting».

وذكر بالانتخابات الرئاسية التي لا تبدو أنها ستنتج بشكل مريح، مؤكداً أنّ انتخاب رئيس جديد سيدفع لبنان إلى الأمام. وأوضح سلام أنّ الأمن كان من أولويات الحكومة الانتقالية، مشيراً إلى تصني الحكومة للوضع الأمني المتقلب بفراغ جماع ومسؤول من كل القوى السياسية الممثلة فيها، والتي اتخذت الإجراءات الأمنية اللازمة.

وذكر بالانتخابات الرئاسية التي لا تبدو أنها ستنتج بشكل مريح، مؤكداً أنّ انتخاب رئيس جديد سيدفع لبنان إلى الأمام. وأوضح سلام أنّ الأمن كان من أولويات الحكومة الانتقالية، مشيراً إلى تصني الحكومة للوضع الأمني المتقلب بفراغ جماع ومسؤول من كل القوى السياسية الممثلة فيها، والتي اتخذت الإجراءات الأمنية اللازمة.

## باسيل: مساع لتجنيس 400 ألف فلسطيني وتثبيت مليون ونصف مليون نازح سوري

ورأى سلام أنّه عندما تحزم الدولة أمرها وتتخذ قرارها وتوحد كلمتها لا يستطيع أحد أن يتحداها. من هنا كانت النتيجة النتام شمل أبناء المنطق، التي كانت عرضة للخطف الأمني لقرارها وجودها ونجحت الخطة الأمنية بطريقة لم تكن متوقعة. الأمر الذي انعكس إيجاباً على الاستحقاقات الأخرى.

وأشار سلام إلى استعمال معالجة أمور أخرى كإزمة النزوح السوري إلى لبنان والذي يشكل عبئاً كبيراً غير مسبوق في أي دولة في العالم، معتبراً أنّه بالرغم من الجوانب الإنسانية لهذا

وكلام رئيس الجمهورية جاء خلال لقائه وفد السفراء والقناصل اللبنانيين المعتادين في الخارج، والمشاركين في فعاليات مؤتمر «الدبلوماسية الفاعلة»، في حضور نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع الوطني سمير مقل، ووزراء الخارجية والمغتربين جبران باسيل، الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، السياحة ميشال فرعون، الاقتصاد الوطني آلان حكيم والشؤون الاجتماعية رشيد درباس.

وأضاف: «لدينا أيضاً واجب متابعة خلاصات المجموعة الدولية التي انعقدت في نيويورك في 25 أيلول بمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وبعض المنظمات الدولية، والتي وضعت خلاصات تتعلق بدعم لبنان». هذه الخلاصات تبناها مجلس الأمن لاحقاً وتمّ التأكيد عليها في اجتماعات باريس في 5 تموز الماضي من قبل الدول ذاتها وبحضور الفرنسي وبعض الدول الأوروبية الأخرى.

وأشار إلى «أنّ الخلاصات تحاول تدعيم الاستقرار في لبنان: الاستقرار السياسي ومساندة مؤسسات الدولة وتطبيق القرار 1701 وتثبيت لبنان وفقاً لما ورد تحديداً في إعلان بعيدا. وما علينا إلا أن نقر قانون الانتخاب، وننتخب رئيساً ونقرّ قانون اللامركزية الإدارية ونعمل لاحقاً على سدّ الثغرات الدستورية، ومتابعة تنفيذ مقرّرات الحوار الوطني التي نخضعها بتزسيم الحدود، ونزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، والمحكمة الدولية، واحترام إعلان بعيدا، وإقرار الاستراتيجية الدفاعية التي تحمي لبنان وتدعم الاستقرار الاقتصادي».

ودعا إلى «تمكين الجيش من الحصول على السلاح الذي يكفي في يكون وحده المسؤول عن السلاح في لبنان وهذا يجب أن يتمّ بخطوة إقرار الاستراتيجية الدفاعية»، لافتاً إلى «أنّه بالتعاون مع المجتمع الدولي يمكننا حصر السلاح بيد الجيش وإقرار الاستراتيجية الدفاعية التي تنظم استعمال المقاومة للسلاح».

ولفت إلى «أنّ هناك قراراً دولياً بنزع السلاح من المجموعات المسلحة واستعماله بإدارة الدولة»، مشيراً إلى «أنّه يمكن تسليح الجيش وتعزيز قوته، وخصوصاً بعد تلقيه هبة سعودية»، داعياً إلى «ضبط النزوح السوري والحفاظ على اللبنانيين أولاً والحكومة معنية باتخاذ الإجراءات».

وأعلن رفضه لتوطين الفلسطيني ومن بعده السوري وتمسكه بمبادرة السلام العربية، قائلاً: «على سورية عدم الموافقة على تدخل أي طرف لبناني بشؤونها وعلى إيران والدول الخليجية تحييد لبنان. سياسة لبنان ليست تأتي بالنفط بل بتحييد عن الصراعات».

## سلام

كما استقبل رئيس الحكومة تمام سلام وفد السفراء اللبنانيين المشاركين في مؤتمر الدبلوماسية الاغترابية، برفقة الوزير باسيل الذي أطلع على أعمال المؤتمر الذي انعقد في بيروت.

وعلق سلام على الوضع السياسي العام معتبراً أنّ لبنان لا يزال يتأثر بمحيطه العربي والإقليمي الذي يتأثر بدوره بالواقع الدولي،

أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان أنّ من أولويات هذه المرحلة حصول الاستحقاق الرئاسي في موعده وتجنب الفراغ، وإن اعتبر أنّ تدخل الدول مرفوض وخصوصاً في مسألة الاختيار، جدد المطالبة برئيس صناعة لبنانية، وطلب بمتابعة تنفيذ خلاصات مجموعة الدعم الدولية للبنان على مختلف الصعد، ومقررات الحوار الوطني ومتابعة عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل».

وشدد سليمان «على أهمية أن تنهي الدول العربية والإقليمية خلافاتها التي تنعكس اضطرابات على الدول الصغرى التي لا إمكانات لديها، وتشجيع الأطراف في الداخل والخارج لتحديد لبنان، مكرراً وجوب السعي لتغليب منطق الاعتدال ضد منطق التطرف الذي نشهده في بعض الدول العربية، وتشجيع الديمقراطية ضد الآراء والتيارات الرافضة للرأي الآخر». وأكد ضرورة التواصل مع الانتشار في كل القارات مع التركيز على أميركا اللاتينية وأفريقيا، مؤكداً أنّ سياسة لبنان ليست تأتي بالنفط، وإنما بتحييد عن الصراعات والتي عن موقف من قرار معين.

بعد فترة شعور رئاسي دام عدة أشهر، ما يعني في نظره إيقاف العمل بفترة الستين المفروضة في النص الدستوري أعلاه، وبالتالي عدم الحاجة إلى أي تعديل دستوري يسمح بانتخاب أحد الرجلين، مستندياً دوماً إلى سابقة الرئيس سليمان التي يسعون الى تكريسها عرفاً ملزماً، رغم خلو الدستور من أي نص يشير الى إمكان إيقاف هذه المهلة ولو استثنائياً. أكثر من ذلك، فإن نص المادتين 62 و74 دستور استشرقا إمكان شعور سدة الرئاسة وحددا الإجراءات اللازمة لدى حدوث هذا الشعور، من دون أن يقولاً بإيقاف العمل ببعض مندرجات المادة 49 تسهيلات للانتخاب الرئيس، فتمتص المادة 62 على أنه في حال خلو سدة الرئاسة لاية علة كانت تناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء لتصنيف المادة 74 على أنه «إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر فلاجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون» من دون أن تضيف أي منها إمكان إيقاف العمل بمواد دستورية معينة ومنها المادة 49.

ويتنظر أصحاب هذه النظرية بفارغ الصبر تاريخ 23 أيار موعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان وحصول الشعور الفعلي في سدة الرئاسة الأولى لرفع صوتهم أعلى وطرح مرشحيهم في بورصة الأسماء، فهل يكون 23 أيار تاريخ انطلاق مسيرة العماد قهوجي أو العماد سلامة نحو قصر بعيدا؟ وهل تكون الذكرى السادسة لخطية الانتخاب الدستورية عام 2008 موعداً لخطية مماثلة، جاعلة من خرق الدستور قاعدة ومن تطبيقه استثناء؟»

\* دكتور في القانون وأستاذ جامعي

## انتخاب القائد أو الحاكم... شعور الرئاسة سيبدأ إلى تكريس الخطية الدستورية؟

♦ د. جواد شاهين\*

رغم دخول لبنان فترة الانتخابات الرئاسية منذ أيام مع انعقاد دورتها الأولى في 23 نيسان الماضي واقترب عهد الرئيس ميشال سليمان من الانتهاء، لا تزال بورصة الأسماء في السباق الرئاسي تعاني من ركود، إذ يتجنب معظم الطامحين للرئاسة إعلان ترشيحهم على قاعدة «طالب الولاية لا يولى»، مبتعدين عن الأضواء، أمّلين في أن يتم طرح أسمائهم كمرشحي توافق. وإذا كان بعض المرشحين جاھروا برغبتهم في خوض السباق الرئاسي صراحة، فإن عوامل دستورية تقف عائقاً أمام ترشح بعض الأسماء البارزة في الطائفة المارونية، أبرزهم قائد الجيش العماد جان قهوجي وحاكم المصرف المركزي رياض سلامة. أهم هذه العوامل دستورية، إذ تنص الفقرة الأخيرة من المادة 49 دستور على أنه «لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى وما يعادلها في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال الستين اللتين تليان تاريخ استقلالهم وانقطاعهم فعليا عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم على التقاعد».

رغم وجود هذه النص الدستوري وعدم توافر غالبية ثلثي المجلس النيابي مؤيدة لتعديله، ومع اقتراب الأيام العشرة الأخيرة من الولاية الرئاسية الحالية وتحول المجلس النيابي في 13 أيار إلى هيئة ناعية لا يجوز لها التشريع، وبالتالي تعديل الدستور لمصلحة هذا أو ذاك، استناداً إلى المادتين 73 و75 دستور، لا ينفك بعض الساسة في لبنان يطرحون بين الفينة والأخرى إسمي قهوجي وسلامة للرئاسة، معللين ذلك بعدة حجج أهمها إثنان:

العماد قهوجي والحاكم سلامة يمارسان وظيفتهما بفعل التمديد لهما، وبالتالي، استناداً إلى أنصار هذه الحجّة، يحسب التاريخ الذي كانا سيحالان به على التقاعد أصلاً. يعزز هؤلاء حججتهم بمثلّي انتخاب العمادين إميل لحود وميشال سليمان، اللذين شغلا منصب قيادة الجيش بالتمديد حتى تاريخ إنتخابهما رئيسين للجمهورية عامي 1998 و2008 تالياً. يتناسى أصحاب هذه النظرية أنّ انتخاب الرئيس لحود سبقه تعديل دستوري أوقف العمل بالنص أعلاه استثنائياً، وأنّ انتخاب الرئيس سليمان من دون تعديل دستوري هو تسجيل لسابقة تحمل خرقاً للدستور، سنؤكده في المقالة أدناه، وليس تكريساً لعرف يصبح ملزماً لاحقاً، خاصة مع وضوح النص الدستوري وسمو قاعدة «اجتياها في معرض النص» القانونية. كما تتفق هذه الحجّة مستندتها القانوني في عبارة «انقطاعهم فعليا عن وظيفتهم» الواردة في المادة 49 أعلاه، ما يعني عدم ممارستهم هذه الوظيفة تحت أي صفة أو مسمى، سواء كانت ممارسة عادية أو تمديداً أو تجديداً أو تكليفاً أو وكالة أو تعاقداً، أو حتى تطوعاً.

ينطلق أنصار ترشيح قهوجي وسلامة للرئاسة من حجّة ثانية، يحاولين إضفاء الدستورية فيها على انتخاب الرئيس سليمان، ساعين إلى إجراء القياس بعديها على العماد قهوجي والحاكم سلامة. يقول هؤلاء إن الفارق بين انتخاب العماد لحود والعماد سليمان هو أنّ الأول قد تسلم مقاليد الرئاسة من رئيس انتهت ولايته، وبالتالي كان تعديل الدستور واجباً، بينما تسلم العماد سليمان الحكم بعد فترة شعور رئاسي دام عدة أشهر، ما يعني في نظره إيقاف العمل بفترة الستين المفروضة في النص الدستوري أعلاه، وبالتالي عدم الحاجة إلى أي تعديل دستوري يسمح بانتخاب أحد الرجلين، مستندياً دوماً إلى سابقة الرئيس سليمان التي يسعون الى تكريسها عرفاً ملزماً، رغم خلو الدستور من أي نص يشير الى إمكان إيقاف هذه المهلة ولو استثنائياً. أكثر من ذلك، فإن نص المادتين 62 و74 دستور استشرقا إمكان شعور سدة الرئاسة وحددا الإجراءات اللازمة لدى حدوث هذا الشعور، من دون أن يقولاً بإيقاف العمل ببعض مندرجات المادة 49 تسهيلات للانتخاب الرئيس، فتمتص المادة 62 على أنه في حال خلو سدة الرئاسة لاية علة كانت تناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء لتصنيف المادة 74 على أنه «إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر فلاجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون» من دون أن تضيف أي منها إمكان إيقاف العمل بمواد دستورية معينة ومنها المادة 49.

ويتنظر أصحاب هذه النظرية بفارغ الصبر تاريخ 23 أيار موعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال سليمان وحصول الشعور الفعلي في سدة الرئاسة الأولى لرفع صوتهم أعلى وطرح مرشحيهم في بورصة الأسماء، فهل يكون 23 أيار تاريخ انطلاق مسيرة العماد قهوجي أو العماد سلامة نحو قصر بعيدا؟ وهل تكون الذكرى السادسة لخطية الانتخاب الدستورية عام 2008 موعداً لخطية مماثلة، جاعلة من خرق الدستور قاعدة ومن تطبيقه استثناء؟»

